

**محضر الجلسة رقم 038**

**التاريخ:** الثلاثاء 16 شوال 1443 هـ (17 ماي 2022م).

**الرئاسة:** المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** سبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والعشرين مساء.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على:

- 1- مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
- 2- مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي؛
- 3- مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

**المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تخص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على ثلاث مشاريع قوانين، قررت ندوة الرؤساء أن تكون على الترتيب التالي:

في البداية نتطرق إلى "مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة"، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وبعد ذلك، نتطرق إلى مشروع القانون الثاني رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي، والمحال كذلك على مجلسنا من مجلس النواب.

وفي الأخير، سنقوم بالدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، والمحال بدوره من مجلس النواب على مجلسنا الموقر.

إذن على بركة الله نبتدئ بمشروع القانون الأول، وأعطي الكلمة للسيد الوزير المحترم لتقديم مشروع القانون رقم 66.19.

بطبيعة الحال السيد الوزير، تفضل.

**السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في وصول مشروع القانون لهذه المرحلة المتقدمة من النقاش، بالطبع من أطر الوزارة، وخاصة أعضاء اللجنة، أغلبية ومعارضة، الذين أغنوا هذا القانون بأفكارهم ونقاشاتهم كذلك.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون هذا بدأ العمل عليه منذ مدة ليست بالقصيرة، وهو مشروع قانون يدخل ضمن المجال الحقوق والاجتماعي قبل كل شيء، ولهذا فقد اختارت الحكومة برمجته كأول مشروع قانون للمجال الثقافي، هدفه حماية حقوق المبدعين والمؤلفين، بحيث لا يمكن الحديث عن الصناعة الثقافية وحكومة اجتماعية إن لم تكن قادرين على احترام إبداعات الفنانين وإعطائها قيمتها ليست فقط المعنوية، بل حتى المادية.

إن الصناعة الثقافية وانخراط الخواص الذي نأمله وروح ثقة الفنانين أمر يبقى ذا علاقة بمدى مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل.

إن اختيار مشروع القانون هذا لمناقشته يأتي في صلب السياسة الحكومية الجديدة ضمن القطاع التي أكدها التصريح الحكومي ومداخلة السيد رئيس الحكومة بمجلس النواب، وكذلك برنامج عملنا المضاف خلال المائة يوم الأولى، والذي يجمع ما بين ما هو تصنيعي ربحي وما هو اجتماعي، كتطوير للبنى التحتية الثقافية المسرحية السينمائية، والتي ستمكن المخرجين من إمكانات عرض كبرى وكذلك تطوير مفهوم الدعم وجعله استثمارا مقرونا بشروط وحل إشكالية الأطر المساعدة ومبادرة "المسرح يتحرك" وفكرة إنشاء مكتبات القرب التي ستمكن الكتاب من أماكن بيع أكثر، وخلق مؤسسة الأعمال الاجتماعية وعدد من المبادرات التي تمزج بين ما هو صناعي وما هو اجتماعي.

إن مشروع القانون المصادق عليه باللجنة المختصة بمجلسكم الموقر والذي نضعه أمامكم اليوم هو ترجمة حرفية لانخراط الحكومة في المجال الاجتماعي، أولا، وفي الاعتماد على الاستثمار المرحح عوض الدعم، بحيث أنه يضيف صنفا من المجالات التي يكن معترفا بها سابقا، لتستفيد من دخل عن أعمالها الإبداعية من جهة، ويضيف اختصاصات أخرى للمكتب وهو قادر على تنزيلها، والأهم من ذلك أنه يمكن للفنانين الاستفادة من الحقوق المجاورة الأخرى.

وموازاة مع ذلك، يجب أن نشير إلى أن هناك نقاش أعمق يتعلق بالوضعية القانونية للمكتب وحول مالها، وهنا أؤكد على أن هناك مشروع قانون آخر 25.19 يناقش وضعية المكتب تم تقديمه للجنة المعنية بالرفة الأولى، أما القانون الموضوع أمامكم فيناقش حقوق المؤلف والحقوق المجاورة فقط، بحيث أنه يشمل تعديلات جزئية، هدفها جعل المكتب قادر على

المعارضون = 00.

وورد تعديل من مجموعة العدالة الاجتماعية يرمي إلى إضافة مادة جديدة من مشروع القانون، تحت رقم المادة الثالثة. أعطي الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل. تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد المصطفى الدحاني:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تمسكنا بهذا التعديل هو لفائدة ومصالحة جودة النص المعروض على مجلس المستشارين، وتأكيد على الأحقية ديال المجلس في طرح تعديلات، وإن كانت خارج ما هو معروض من طرف الوزارة التي تبنت هذا المشروع، تجويد النص التشريعي، كيف؟ أعتقد على أنه إقحام مفهوم "الخلف" ضمن النص المقترح ربما سيفضي إلى إشكالات قانونية.

إلى رجعنا للنسخة - وهذه دعوة - احنا كلنا كمجلس والوزارة النسخة اللي باللغة الفرنسية تتحدث عن (les ayants droit) بمعنى "ذوي الحقوق"، "ذوي الحقوق" في المفهوم القانوني تختلف اختلافا تاما عن مفهوم "الخلف" الذي يندرج فيه الورثة، الدائنون، الطرف المشتري والمفوت له، وبالتالي إقحام هذه الصيغة بهذا الشكل هذا أعتقد على أن من شأنها المس بالقوة والحمولة القانونية للنص، هذا هو مناط التمسك ديالنا بهذا التعديل هذا.

ربما احنا نستبق للموقف ديال الحكومة لأن ما عندهاش رغبة ترجعه لمجلس النواب، ولكن احنا هذا غير ارتأينا غير في إطار الإضطلاع ديالنا بالدور ديالنا في تجويد النص التشريعي المعروض علينا احنا كمجلس في إطار هاذ السلطة التشريعية أنه طرحنا لكم هاذ التعديل. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة، تفضل السيد الوزير.

**السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:**

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد المستشار على الإرادة الإيجابية في دعم الحكومة، على قبل هاذ التعديل مرفوض، فقط كما ذكرناه في اللجنة آنذاك، الحكومة جاءت فقط بتعديل بعض المواد ليس بالقانون بأكمله، وإلى قبلنا هذا

تغطية المجالات التي أبان عن قدرته في تغطيتها، أما التعديلات الشاملة سيتم تقديمها بعد تقديم القانون 25.19 لتساير وضعيته الجديدة آنذاك. إن التعديلات التي تم اقتراحها تمت دراستها وخاصة دراسة قدرة المكتب لهيكلتها الحالية على تنزيلها وأي تعديل تم رفضه فلا يعني ذلك الاستغناء عنه، لكن فقط تأجيله لظرفية تسمح بذلك.

إنني اليوم أؤكد للجميع أن الوزارة ستعمل على تمكين المكتب من كل ما يلزمه حتى يستطيع شمل مجالات أخرى جاءت مداخلات الفرق.. أظن أنه لازال غير قادر على شملها اليوم، كما نتمنى أن يكون هناك إجماع على هذه التعديلات حتى نعطي رسالة المهني القطاع، مفادها أن قضية الصناعة الثقافية اليوم لا تخضع لحسابات سياسية ضيقة، بل هي قضية يتعاون عليها الجميع من أجل الوصول لنفس الغاية، وهي النهوض بالقطاع عموما وبأوضاع المهنيين الاجتماعية بصفة خاصة، والاعتراف بإبداعاتهم على اختلاف المجالات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير على هذا التقديم.

إذن مقرر اللجنة، تقديم تقرير اللجنة.. وزع، إذن نستغني عن تقديم ديالو؟

متفقين؟

على بركة الله.

إذن، أفتح باب المناقشة وأبتدى بفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

غادي تسلموهم مكتوبة؟

على حسب الاتفاق اللي اتفقتمو، إذن الله يسخر.

غادي نمرو إلى التصويت على مواد المشروع.

نبتدى بالمادة الأولى المغيرة والمتممة لأحكام المواد الأولى و3 و44 و45 الفقرة الأولى و47 الفقرة الثانية و48 و64 من القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

الموافقون على هذه المادة كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: ما كاينش (00)؛

المتنعون = 00.

ننتقل إلى المادة الثانية المتممة للقانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالمادتين 01-15 و01-43 وبفصل رابع مكرر وفصل تاسع من الباب الأول منه وبالمادتين 16-65 و17-65 من الباب الرابع مكرر، إذن:

الموافقون: إجماع؛

رئيسا وأعضاء، على النقاش دياهم وعلى التعاطي دياهم الإيجابي مع هاذ جوج ديال القوانين.

فمشروع القانون الأول 80.21 بإحداث السجل الفلاحي عنده واحد الأهمية إستراتيجية ومهمة جدا بالنسبة للقطاع، وهي واحد الخطوة مهمة ولبنة أساسية لدعم وتعزيز الترسنة القانونية في القطاع الفلاحي بصفة عامة. فالسجل الفلاحي يعتبر واحد الأداة ديال الحكامة والقيادة لاتخاذ مختلف القرارات للتصور ووضع وتقييم الإستراتيجية ديال التنمية الفلاحية والتحسين والتنفيذ دياها والتتبع دياها وكذلك التقييم دياها، فهو تندرج في إطار ديال الالتزامات ديال الوزارة لضبط أفضل الطرق في إطار تدخلها لتنزيل برامج ومشاريع التنمية الفلاحية، بغية تعزيز المكتسبات والاهتمام بالعنصر البشري، باعتباره محورا رئيسيا لتطوير القطاع ورفع من مقوماته. وسيمكن هاذ السجل الفلاحي من:

- ✓ وضع قاعدة معطيات خاصة للاستغاليات الفلاحية؛
- ✓ منح معرف رقمي لكل استغالية فلاحية وتوطيد علاقات القرب مع الفلاح؛
- ✓ توفير المعطيات الضرورية للإعداد الاستراتيجيات والبرامج العمومية في القطاع الفلاحي؛
- ✓ تيسير الولوج إلى برامج التنمية الفلاحية، عبر تحسين الاستهداف وخصوصا الفلاحين الصغار، ومنها عدة برامج وأنشطة ك:
- تنمية سلاسل الإنتاج؛
- التنظيم المهني؛
- تدبير المخاطر والتأمين الفلاحي؛
- الاستشارة الفلاحية؛
- ترميز المنتجات الفلاحية؛
- السلامة الصحية؛
- تشجيع الاستثمار الفلاحي.

- ✓ كذلك، إعداد مؤشرات وطنية تتعلق بالاستغاليات الفلاحية؛
- ✓ تسهيل الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية اللي هو واحد الورش اللي كنعرفو بأنه الحكومة بصدد التنزيل ديالو، طبقا للتوجيهات الملكية السامية؛
- ✓ فكذلك، الإسهام في تبسيط الإجراءات والمساطر المتعلقة بالخدمات المقدمة لفائدة الاستغاليات الفلاحية والتجويد دياها. هذا هو النص الأول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذا بغيتو يقدمهم بجوج واحنا غادي ندوزو واحد بواحد.

التعديل خصنا نعدلو القانون بأكمله، أشنو قلنا آنذاك؟ قلنا بأن ممكن نعاودو نراجعو القانون بأكمله في واحد الوقت آخر، اليوم جئنا فقط نتكلم على.. تكلمنا عليها في اللجنة، (le droit de suite) اللي عنده واحد الأهمية خاصة وتيعني واحد الفئة معينة خاصة، فلهدا هاذ التعديل مرفوض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

ولكن مشكور السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

السحب ديالنا لهاذ التعديل هذا.

السيد رئيس الجلسة:

تسحبو؟

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

نسحبو.

السيد رئيس الجلسة:

كم من حاجة قضيناها بتركها.

شكرا.

إذن أعفينا من التصويت على التعديل، التعديل تم سحبه.

نمر إلى عملية التصويت على المشروع برمته.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: إجماع.

شكرا.

إذن وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير

وتيمم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

شكرا للسيد الوزير على مساهمتكم القيمة.

وأمر إلى مشروع القانونين المتعلقين بالفلاحة.

الآن نمر إلى "مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني

الفلاحي" والحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

تفضل السيد الوزير لتقديم هاذ المشروع، مشكورا.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه

والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فبداية بغيت نشكر الشكر جزيل للجنة ديال القطاعات الإنتاجية،

واحد الميزانية لهاذ الشيء، وكذلك من بعد فدوك الأطروحات ديال الإجازات وديال الدكتوراه باش يكون الاعتراف بالباحثين ديال المعهد كآساتذة؛

- العمل على مراقبة الأبحاث والدراسات والأشغال المنجزة لحساب الدولة أو الهيئات العمومية أو الخاصة؛

- العمل على نشر المعارف والابتكارات في مجال البحث؛

- تحديد كفاءات تطبيق نتائج الأبحاث المنجزة ومواكبة نقلها لفائدة الفاعلين المعنيين، شحال من بحث عندنا جد مهم عندنا فالبلاد، ولكن باش يكون فواحد الصبغة اللي كنجي تسهل الاستعمال ديالو والتطبيق ديالو والفهم ديالو من عند المستشارين الفلاحيين كيكون فيها إشكاليات، وهو ما عندوش في هاذ المهام باش يمشي لهاذ الشيء، واحنا بغيناها باش يدير هاذيك (l'interface)؛

- المبادرة في إطار محامه إلى وضع المشاركة في برامج حماية التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، هاذ الشيء جد مهم، هاذ الشيء اللي كيوقع كتحويلات في المحيط ديالنا واللي كيأثر على هاذ التنوع البيولوجي والتنوع البيولوجي اللي هو أساسي لا للإنتاج الفلاحي ولا للسيادة الفلاحية ولا للسيادة الغذائية ديالنا؛

- إيواء وتدير المجموعات الوطنية للموارد الوراثية النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة للأغذية والزراعات، طبقا للالتزامات الدولية للمملكة المغربية فهاذ المجال، وفي هاذ الشيء كذلك، هذا موضوع استراتيجي وكذلك موضوع استراتيجي بالنسبة للسيادة الغذائية والسيادة ديال البحث العلمي كذلك ديال بلادنا، لأنه هاذ الشيء ديال استنباط ديال الأصناف ديال عدة منتوجات ديالنا، بعض المرات ما كنا نقاوهاش حتى على برا، وحتى إلى لقيناها ما كاينش عندنا عليها واحد (le contrôle) وواحد السيادة، فضروري باش يكون عندنا هاذ المواد الأولية اللي هي الموارد الوراثية لتشجيع ولتقوية برامج البحث ديال الاستنباط ديال الأصناف الملائمة مع المناطق المغربية.

هاذي هي ما جاء به.. الملخص ديال القانون، السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على تقديم هذين المشروعين قانونيين المهمين. وننتقل إلى كلمة مقرر لجنة القطاعات الإنتاجية، الذي بهذه المناسبة نشكره ونشكر كذلك رئيس هذه اللجنة.

إذن التقرير.. إذن لا حاجة إلى تقديمه؟

أنا غير اتفقو، إلى تفتقرو ما عندناش مشكل.

إذن باب المناقشة، المناقشة كذلك اتفتقرو بأنه ستسلم مكتوبة، السادة

متفقين؟

تفضل السيد الوزير.

إذن بعدما تولى السيد الوزير تقديم مشروع القانون الأول، رقم 80.21، سيقوم بتقديم مشروع القانون الثاني.

تفضل السيد الوزير.

#### السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

#### السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

"مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 80.40 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، فهذا القانون جاء لإعطاء واحد النفس جديد للبحث الزراعي بصفة عامة، وعبر المراجعة ديال المهام ديال المعهد الوطني للبحث الزراعي قصد تعزيز مكانته ودوره في منظومة البحث العلمي، وذلك من خلال تحيين محامه الحالية وإدراج محام جديدة.

غير بغيت نقول بأنه المعهد اليوم هو العمود الفقري ديال المنظومة ديال البحث الزراعي والبحث العلمي في الميدان الزراعي والميادين اللي تتعلق به، (donc) هو عندو هذه المهام اللي هي كتوجه له من طرف الوزارة وكذلك كينظم البحث على الصعيد الوطني، من خلال العلاقة ديالو مع المعاهد الأخرى ومع المؤسسات ديال البحث ومع الجامعات.

فموجب هذا القانون غادي يمكن للمعهد القيام بالمهام التالية:

- إجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاقتصادية الرامية إلى التنمية المستدامة، طبعا عندو في القانون ديالو، ولكن هذه القضية ديال التنمية المستدامة كتركز عليها؛

- مباشرة الدراسات الاستطلاعية، خاصة الدراسات المتعلقة بالوسط الطبيعي أو التي لها صلة بتحسين الإنتاج النباتي أو الحيواني، طبعا كيقيم بها اليوم ولكن القانون ديالو الأساسي ما كايناش فيه وما كسمح لوش وكاين عندو عدة عوائق فالتدبير الإداري ديال هاذ الشيء؛

- إجراء تجارب في شأن المزروعات الجديدة أو الرامية إلى تحسين الإنتاج النباتي والحيواني، وبصفة عامة مباشرة جميع التجارب ذات الصبغة الفلاحية أو المتعلقة بإعداد أساليب التحويل قصد تثمين المنتجات النباتية والحيوانية واستعمالها؛

- المساهمة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة في المجهود الوطني في التكوين والتأطير واستقبال الطلبة والمتدربين، طبعا اليوم تيسستقبل طلبة، تيسستقبل الناس اللي تيديرو الإجازات ديالهم و(les thèses) ولكن ما عندوش واحد الأساس قانوني اللي كيسمح لو يصرف على ذاك الشيء، واللي كيسمح لو يكون عندو

الموافقون: بالإجماع.	الرؤساء؟ مكتوبة؟ إذن ندوزو للتصويت.
المادة 15:	المادة الأولى:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: صادقت عليها اللجنة بالإجماع.
المادة 16:	بجوج الإجماع؟
الموافقون: بالإجماع.	إذن ندوز بسرعة، (d'accord) ماشي مشكل.
المادة 17:	المادة 1:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 18:	المادة 2:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 19:	المادة 3:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:	المادة 4:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المعارضون: ما كاينش (00):	المادة 5:
الممتنعون: ما كاينش (00).	الموافقون: بالإجماع.
وبذلك يكون مجلس المستشارين قد وافق على "مشروع قانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي".	المادة 6:
هنيئاً لنا وللسيد الوزير على الجهود الذي تم بذله من أجل إخراج هذه الآلية المهمة لأول مرة في بلادنا.	الموافقون: بالإجماع.
الآلية المهمة لأول مرة في بلادنا.	المادة 7:
ننتقل إذن إلى مشروع القانون الأخير المبرمج في هذه الجلسة، وهو "مشروع القانون رقم 81.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، بعد ما قدمه السيد الوزير.	الموافقون: بالإجماع.
نمر إلى تقرير اللجنة، نفس الشيء وزع ونعفي مقرر اللجنة من تقديمه.	المادة 8:
فيما يتعلق بالمناقشة كذلك، المداخلات تم تسليمها.	الموافقون: بالإجماع.
إذن بقي علينا ندوزو لعملية التصويت، ويتعلق الأمر بمادة فريدة أعرضها للتصويت، ونريد أن نعرف من هم الموافقون.	المادة 9:
الموافقون: إجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المعارضون: ما كاينش (00):	المادة 10:
الممتنعون: ما كاينش (00).	الموافقون: بالإجماع.
إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:	المادة 11:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 12:	الموافقون: بالإجماع.
إذن وافق مجلس المستشارين على "مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي".	المادة 13:
	الموافقون: بالإجماع.
	المادة 14:

التنظيم المهني وتدير المخاطر والتأمين الفلاحي، الاستشارة الفلاحية ومواكبة الفلاحين والمستغلين إضافة إلى السلامة الصحية وأهداف أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحرمون،

لقد أبان قطاع الفلاحة الذي يشكل اليوم رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني عن قدرته على الصمود خلال الأزمة المزدوجة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا وقلة التساقطات المطرية، لتكشف هذه الأزمة أهمية هذا الاختيار الحكيم للمملكة، القائم على اعتبار الفلاحة قطاعا حيويا بالنسبة للاقتصاد الوطني، من حيث خلق الثروة وفرص الشغل وتنويع الصادرات وتقليص معدلات الفقر.

ولعل أبرز أهداف "السجل الوطني الفلاحي" هو تيسير الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية عبر تنزيلها وتعميمها، خصوصا الحماية الصحية، عبر إحداث قاعدة معطيات الفلاحين ومدخولهم ومدى مساهماتهم في التغطية الصحية.

السيد الرئيس المحرم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إن الشارع المغربي أبدى تدمرا من الغلاء وسط مطالب للحكومة بوضع حد لارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الناجم عن ارتفاع أثمان المواد الأولية في العالم بأسره، حيث تأثرت جيوب المواطنين وباتت تهدد قدرتهم الشرائية، وتفاعلا مع هذا الوضع ندعوكم إلى لفت الانتباه إلى حماية القدرة الشرائية للمغاربة خصوصا الفئات الهشة التي تضررت من تداعيات جائحة كورونا خصوصا أن المندوبية السامية للتخطيط باعتبارها الهيئة الرسمية المكلفة بالإحصاء أرجعت ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين المحدد الأساسي للتضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ 0.8%، والمواد غير الغذائية بـ 1.8% رغم سابق علمنا أن ارتفاع أسعار عدد من مواد الاستهلاك يعزى أساسا إلى الانعاش الاقتصادي غير المتوقع الذي يعرفه العالم، وإلى الارتفاع المضطرب الذي عرفته أسعار الحبوب والمنتجات البترولية في السوق الدولية، وهذا كله رغم أن للمغرب سيادة فلاحية مكنته من تصدير عدة مواد فلاحية للعالم، بقي في حاجة ماسة إلى مواد أخرى مثل القمح والمواد الخام للزيت النباتي.

السيد الرئيس المحترم،

أما قطاع تربية المواشي فإنه يعيش وضعية كارثية، كما أن جميع الأعلاف التي يعتمدها الفلاحون المغاربة فهي مستوردة ونعلم أن السوق العالمي عرف ارتفاعا في أئمة هذه المواد والتي تزامنت مع الجفاف الذي عرفه المغرب، ففي بعض المناطق معاناة مربو المواشي تزايدت هذه السنة، لاسيما أنهم يضطرون إلى اقتناء الماء من أجل ماشيتهم والنتيجة فإن تكلفة إنتاج وتسمين الماشية سترتفع بسبب الارتفاع الصاروخي للأعلاف وقلة

شكرا لكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على مساهمتكم. وشكرا للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري، وزير العلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي، الذي وأكب هذه الجلسة الرقابية والتشريعية.

وكذلك شكرا للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

شكرا.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I- مداخلة المستشار السيد مصطفى الميسوري باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

- مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛

- مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

السيد الرئيس المحرم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار داخل الجلسة العامة لأناقش مضامين مشروع القانونين المتعلقين بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي والسجل الوطني الفلاحي كما وافق عليها مجلس النواب، وبالمناسبة لا بد أن أشيد بجو الإجماع الذي يطبع مناقشة هذين المشروعين داخل اللجنة، حيث تمت المصادقة عليها دون إدخال أي تعديلات عليها، نظرا للحاجة الماسة إليها في تسريع دائرة الإصلاحات المستقبلية التي يعرفها القطاع.

لذلك، نؤكد أولا على أن المعهد الوطني للبحث الزراعي وعبر مراكزه الإقليمية العشرة وثلاثة وعشرين ضيعة تجارب موزعة على الصعيد الوطني ويغطي مختلف النظم الزراعية في البلاد، عبر ربط علاقات شراكة مع المنظمات الوطنية والدولية ومنظمات التنمية والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية.

أما "السجل الوطني الفلاحي" والذي يعتبر كما تضمنه تدخلكم أنه قاعدة بيانات ومعطيات حول الاستغلاليات الفلاحية ومستغلي الضيعات الفلاحية، ويهدف هذا السجل الذي يأتي في إطار استكمال أسس وآليات تنزيل السياسة العمومية وبلورتها في قطاع الفلاحة، إلى وضع قاعدة خاصة للاستغلاليات الفلاحية، قاعدة لإعداد الاستراتيجيات والبرامج العمومية في القطاع الفلاحي عبر توفير المعطيات الضرورية وتيسير الولوج إلى برامج التنمية الفلاحية، وتشجيع الاستثمار الفلاحي، تنمية سلاسل الإنتاج،

حسب ما يتيحه نظامها الاجتماعي والتشريعي من نجاعة في التطبيق والأداء، كما تشكل هذه الحماية، في حال توفرها وتنزيل مضامينها بالشكل الأمثل، إحدى الدعائم المتينة للاقتصاد الوطني للدول، وبالتالي تحقق مكانة مرموقة للإبداع والفكر والمعارف والفنون عبر ما تنتجه قواها الناعمة من مثقفين ومبتكرين وفنانين في مختلف المجالات الفكرية والحقول المعرفية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد حرصت بلادنا على السير قدما في إعداد البناء القانوني الخاص بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، خاصة من خلال القانون 02.00 والذي اظهر التطور التكنولوجي ضرورة إعادة النظر في بعض مضامينه، وما لا شك أن مشروع القانون رقم 66.19، القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 02.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، يواكب هذه التطورات التكنولوجية في مجال الملكية الفكرية على الصعيد الدولي.

فهذا مشروع القانون الذي يأتي في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الشباب والثقافة والتواصل في شخص السيد الوزير الذي أعطى نفسا جديدا لهذا القطاع في أفق النهوض بقطاع حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وتنفيذا للبرنامج الإصلاحي الذي سطرته، ومواكبة التطورات التكنولوجية والتقدم التقني المتسارع الذي عرفه مجال الملكية الفكرية على الصعيد الدولي، والتزاما بالمعاهدات التي صادقت عليها بلادنا وتطبيقا للاتفاقيات الثنائية المبرمة في هذا الشأن.

فقد عرف مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في السنين الأخيرة تطورات هامة وسريعة على المستويين الدولي والوطني، مما تطلب معه سد الفراغ القانوني، من خلال التعجيل بمراجعة وتحسين القانون المتعلق بحماية الملكية الأدبية والفنية بالملكة بشكل يستجيب وطنيا لتطلعات المبدعين والمهنيين ومختلف الفاعلين، ودوليا عبر مطابقته وملاءمته لمتطلبات الاتفاقيات الدولية، وليواكب التطور الذي ما فتئ يعرفه هذا المجال عالميا بفعل التقدم الحاصل في المجال التكنولوجي.

وهو ما جسده هذا المشروع حيث تضمن مقتضيات هامة جديدة تتم أساسا حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية، وحماية الاستغلال الرقمي للمصنفات السمعية والبصرية، وحق التبع الذي يعني بالحقوق المادية للفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية. كما تم هذه المقتضيات حقوق الاستنساخ التصويري الذي يعنى بمؤلفي المصنفات المطبوعة، وإدراج تعاريف انسجاما مع المقتضيات الجديدة.

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة واذ نشيد بمضامين هذا المشروع صونا وحماية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فإننا نصوت بالإيجاب عليه في انتظار أن يكتمل البناء القانوني الذي يحمي المؤلف ويحمي حقوقه.

(2) مشروع قانون رقم 80.21 لإحداث السجل الوطني للفلاحي:

السيد الرئيس،

الموارد المائية.

لذلك، فإن الحفاظ على القطيع والثروة الحيوانية هي مسؤولية الدولة، لذا ندعوكم السيد الوزير إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية، منها سحب الضرائب على الأعلاف المستوردة والتي تعرف ارتفاعا في السوق العالمية، إذ يجبر المهنيون على تأدية الضرائب والرسوم الجمركية في ظل هذه السنة الصعبة على جميع الفلاحين، كما يجب على الدولة أيضا أن تفكر في طرق حديثة لإنتاج أعلاف مخصصة للحيوانات.

وفي هذا الإطار، نؤكد لكم داخل فرق الأغلبية أننا سنساندكم وسندعمكم من كل المواقع في كل المبادرات الرامية إلى مواصلة إصلاح الترسنة القانونية من أجل مواكبة القطاع، مؤكداً لكم أننا واعون بصعوبة المرحلة وبأنكم ستعالجون كل هته الإشكالات المطروحة في شموليتها من موقعها الطبيعي وسنصوت على مضامين هذين المشروعين بالإيجاب.

II- فريق الأصالة والمعاصرة:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

تشكل حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها ركنا أساسيا في منظومة الملكية الفكرية. ويقوم جوهر حماية الملكية الفكرية على أساس مجمل الحقوق المادية والمعنوية التي تحول للمبدع والمؤلف والمبتكر لحماية إبداعه ومؤلفه وابتكاره، وبموجب هذه الحماية، يمنح الصفة والكفاءة القانونية التي تمكنه من التصرف في ما أنتجه من أعمال أدبية وفنية ومن ابتكارات، وتمتع غيره من التصرف بهذه الإبداعات تحت أي شكل من الأشكال دون رخصة منه.

لذلك، فإن المنظومة القانونية للملكية الفكرية الدولية تدير وترعى هذه الحقوق عبر مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحدد المعايير الكونية التي يتوجب احترامها من لدن البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI<sup>1</sup>)، منظمة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة في هذا الخصوص من جهة، كما تسهر الدول الأعضاء عند سن قوانينها الوطنية على التقيد بهذه المعايير المتوافق عليها عالميا في إطار تدبير الحقوق المادية والمعنوية للمؤلفين وحماية الملكية الفكرية في نطاق حدودها الترابية وسيادتها الوطنية من جهة أخرى.

ولاشك أن هذه الحماية المؤطرة بالقانون الدولي أولا، والمعززة بالتشريعات الوطنية ثانيا، تعد أحد العوامل الأساسية في إرساء ممارسات سليمة وذات مردودية بالنسبة للهيكل والمؤسسات الموكل إليها حماية وتدبير الحقوق الفردية والجماعية للمبدعين والمؤلفين والمبتكرين في كل دولة

<sup>1</sup> Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle

رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 18 فبراير 2009 والنصوص المتخذة لتطبيقه.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا نثمن مضامين هذا المشروع ونصوت عليه بالإيجاب.

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة كمكون من مكونات الأغلبية نثمن هذا المشروع الذي تقدمت به الحكومة للاعتبارات التالية:

- لأنه يتعلق بمؤسسة لها ارتباط وثيق بقطاع اقتصادي له أهمية إستراتيجية بالنسبة لبلادنا وهو القطاع الفلاحي، وذلك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ومن جوانب الأمن الغذائي؛

- كما أنه يتعلق بمؤسسة أدت دورا كبيرا في مجالات تطوير البحث العلمي، لاسيما في الجوانب المتعلقة بتطوير الإنتاج الفلاحي وتبئية اعتماده على أحدث الأبحاث والدراسات العلمية.

وإذ نثمن إدراج هذا المشروع ضمن المشاريع التي بادرت الحكومة للتجديد بها خلال عاها الأول من ولايتها، فإننا نؤمن بحرص الحكومة على تحقيق أهداف متنوعة، منها:

- التجاوب مع توجيهات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، وهو ما كان على الحكومات السابقة أن تقوم به قبل هذا التاريخ، حيث وردت عدة ملاحظات بشأن وجوب تحيين هذه المادة في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014، من جملتها ما ورد تحت عنوان: "الحاجة إلى إعادة تأطير مهام المعهد";

- تحيين الإطار القانوني المنظم للمعهد، حيث يعود النص الأصلي المنظم للمعهد المذكور إلى سنة 1981، وهو التاريخ الذي أصبحنا بعيدين عنه بما يفوق الأربعين سنة، وهو أمد يوجب التدخل من جانب المشرع لتحيين مقتضياته وتغييرها وتتميمها لتتجاوب مع ظروف العصر ولمواكبة التطورات التي طرأت على الواقع الذي يشغل فيه المعهد;

- ملاءمة النصوص القانونية المحددة المهام المعهد مع المعاهدات التي صادق عليها المغرب ومن بينها "اتفاقية التنوع البيولوجي" التي تمت المصادقة عليها في 21 غشت 1995;

- تأطير مجال اشتغال المعهد وحدوده وعلاقته بمؤسسات أخرى شرعت حديثا في الاشتغال في محيطه، مثل المكتب الوطني للاستشارة

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار المناقشة والتصويت على "مشروع قانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي" بعدما أحيل كما صادق عليه مجلس النواب، وقد سبق أن أكدنا في الفريق بأهمية هذا المشروع قانون خاصة وأنه يأتي في سياق تنفيذ سياسات تحديث القطاع الفلاحي ("المخطط الأخضر"، "الجيل الأخضر") وعصرنته، وضبط آليات تنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بقطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية.

حيث أن هذا المشروع وهو يهدف إلى استكمال تنزيل مخطط هيكلية القطاع الفلاحي بغية توفير خدمات أحسن للمستغل الفلاحي والاستغلاليات الفلاحية، فإنه يتركز على إحداث هذا السجل من أجل معالجة المعطيات المتعلقة بالاستغلاليات الفلاحية، وذلك عبر تقييد المعطيات المتعلقة بالاستغلاليات وتجميعها وحفظها وتحيينها وتغييرها عند الاقتضاء، فضلا عن الإحصاء العام للفلاحة الذي سيوفر قاعدة بيانات تمكن من التوفر على لأئحة بأساء الفلاحين وضيعاتهم، مع تحديد مواقعهم الجغرافية.

كما أن هذا المشروع قانون سيمكن الوزارة من التوفر على قاعدة ممتدة وموسعة من البيانات الإحصائية ومعلومات مفصلة حول القطاع الفلاحي والفاعلين فيه، إلى جانب ذلك سيمكن السجل الفلاحي من قيادة وتقييم السياسات الفلاحية العمومية، بالتالي تحديث الضيعات الصغرى والمتوسطة؛ كما أنه سيوفر للوزارة منظومة تضمن استهدافا أفضل للتدخلات التي سيتم القيام بها في إطار تنزيل سياستها القطاعية.

وباعتباره مرجعا لتتبع مسارات المنتوجات الفلاحية والتصديق، سيسهل السجل الوطني الفلاحي، كذلك عملية منح المساعدات والإعانات، كما سيسهل دعامة لتدبير الأزمات، خاصة في حالات الجفاف والفيضانات ورصد الحالة الصحية للقطيع الوطني.

كما أنه سيمكن من الحد من توسع المجال الحضري على حساب الأراضي الفلاحية، وسيمثل مرجعا لإضفاء المهنية على القطاع، كما سيمكن من استهداف الضيعات الفلاحية المعنية بالمنتجات المحلية ببرامج تهم تقنيات الفلاحة المستدامة.

إن هذا المشروع الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار الفلاحي وتدبير المخاطر والاستشارة الفلاحية ومواكبة الفلاحين وترميز المنتوجات المحلية والسلامة الصحية سيمكن في نهاية الأمر من تسهيل القبول للفاعلين الفلاحيين، خاصة الصغار والمتوسطين، وعليه سيصبح السجل الوطني الفلاحي السجل الرسمي لوزارة الفلاحة والصيد البحري.

وفي إطار حماية المعطيات السرية للمستغل الفلاحي والاستغلاليات الفلاحية للسجل الوطني الفلاحي، تم تأطير هذا السجل بمقتضيات القانون



التنوع البيولوجي" وذلك في 21 غشت 1995.

إن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بعد قراءة متأنية لمشروع القانون رقم 81.21، يعتبره مشروعا متوازنا، ومشروعا يتجاوب مع الحاجة الملحة إلى الموافقة عليه، ومع الاعتبارات الموجبة له قصد تميم وتغيير القانون المنظم للمعهد الوطني للبحث الزراعي، الذي كان في حاجة ماسة إلى ملاءمة مهامه واختصاصاته مع المتغيرات التي طرأت في مناهج الاشتغال ووسائله وفي محيطه الوطني والدولي.

ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن من مسؤوليتنا إغناء هذا المشروع والسعي إلى إخراجها في صيغة تراعي أجد المستجندات الملحة، وفي ذلك نقترح أن تضاف إلى مهام المعهد، دراسة أثر التغيرات المناخية وندرة الموارد الطبيعية ووجوب حمايتها واحترامها والحد من تدميرها؛ خاصة في ظل ما أصبحت تعيشه الكرة الأرضية عموما وبلادنا على وجه الخصوص من تغيرات يصعب تصورها بعيدة عن مجال البحث الزراعي؛ لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نصوت بالإيجاب على هذا المشروع القانون الذي نعتبره إضافة نوعية للترسانة القانونية المغربية.

### III- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

تكثني حقوق المؤلف والحقوق المجاورة أهمية بالغة باتت تزايد باضطراد على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كما أضحى مفهوم حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، يعرف تحولا، حيث أصبحت حماية الملكية الفكرية بصفة عامة في صلب الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية.

من هذا المنطلق، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين مناقشة "مشروع القانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

السيد الرئيس،

اننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن مشروع القانون هذا جاء استجابة لتطلعات المبدعين والمهنيين ومختلف الفاعلين في هذا الميدان، من أجل تدارك النقائص التي كرسها الممارسة، وسد الفراغ الحاصل بفعل ما أحدثته ثورة تكنولوجيا المعلومات والانتشار الواسع لاستغلال المصنفات العلمية على مستوى الأنترنت.

الفلاحية ومن قراءة دقيقة في مضامين مشروع القانون المذكور نلاحظ في فريق الأصالة والمعاصرة أنه يستهدف:

1. التجويد اللغوي للنص، إضافة وتوظيف مفاهيم ومفردات محينة حديثة في قاموس تدبير المجال الزراعي، من قبيل:
  - "التمية المستدامة للفلاحة ..."
  - "تمين المنتوجات ..."
  - "التكوين والتأطير";
  - استعمال عبارة "المواكبة" عوض "إرشاد";
  - توظيف مفردات وصيغ عامة تستهدف تعميم بعض مجالات تدخله، حيث عوض عبارة "جميع مؤسسات التعميم الفلاحي وجميع الفلاحين" جاء المشروع بعبارة "الفاعلين".

2. إضافة نصوص جديدة تستهدف تمكين المعهد من وسائل عمل جديدة ومتقدمة أصبحت معتمدة على الصعيد الدولي، ومنها:
  - وضع أسس اعتماد الشراكة والتعاون والانفتاح على المؤسسات، حيث نص المشروع على المساهمة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص في مجالات التكوين والتأطير واستقبال الطلبة والمتدربين؛

- تطوير الشراكات داخل وخارج المغرب من خلال إبرام اتفاقيات؛
- إمكانية وضع أو المشاركة في برامج تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي؛

- تمكينه من إحداث وحدات البحث؛

- تمكينه من إنشاء شركات تابعة له؛

- تسويق نتائج أبحاثه؛

- تنظيم التظاهرات؛

3. إضافة مهام جديدة توسع مجالات تدخله لتشمل مهام منها:

- مراقبة الأبحاث والدراسات والأشغال المنجزة لفائدة الدولة لتشمل تلك المنجزة لفائدة الهيئات الخاصة؛

- المساهمة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في التكوين والتأطير واستقبال الطلبة والمتدربين.

4. ملاءمة التشريع الوطني مع الالتزامات الدولية للملكة المغربية:

بالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه من مصطلحات وعبارات تم تغييرها، وهي في الحقيقة تحقق غاية الملاءمة اللغوية للقانون مع لغة المعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، فقد أصبح المعهد الوطني للبحث الزراعي، في مشروع القانون الموجود قيد الدراسة، مختصا بـ: إيواء وتدبير المجموعات الوطنية للموارد الوراثية النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة للأغذية والزراعة، حيث أن من جملة ما صادقت عليه المملكة المغربية في العلاقة بمجال مشروع القانون المشار إليه أعلاه نجد "اتفاقية

لذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، واعتبارا لكل ما يبق انخرط بشكل فعال وإيجابي بخصوص "مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي" الذي من شأنه أن يشكل آلية فعالة لتوفير المعطيات المتعلقة بالاستغلاليات الفلاحية وتنوع وقيادة السياسات الفلاحية وتحسين أهدافها.

ومن أهم ما تضمن مشروع القانون تكوين قاعدة معطيات موثوقة وكاملة حول الاستغلاليات الفلاحية يتم تحيينها باستمرار والتعريف بالاستغلالية الفلاحية والمستغل الفلاحي، وتحديد شروط وكيفيات التغيير في السجل الفلاحي وتحديد شروط استعمال المعطيات الواردة في السجل الوطني الفلاحي، إضافة لتشجيع استعمال التكنولوجيا الحديثة لجمع المعلومات وتخزينها وتحيينها واستعمالها ورقمنتها.

وسيتيح هذا السجل توطيد علاقة القرب مع الفلاح، منح الشواهد، تسهيل الولوج إلى المساعدات المالية للدولة ومختلف الخدمات العمومية الفلاحية، ناهيك عن الولوج للتغطية الصحية والحماية الاجتماعية المخصصة للفلاحين.

لذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بنعم على هذا المشروع.

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بخصوص مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

استكمالا لاستراتيجية "المغرب الأخضر 2008-2020" جاءت استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" برنامج مستقبلي 2024-2021 بأهداف واضحة أبرزها الزيادة في الإنتاجية، تطوير أصناف جديدة، تميم الإنتاج الفلاحي، تطوير الزراعة البيولوجية، نشر الابتكار، النهوض بالزراعة في المناطق الهشة، تطوير الزراعة الرقمية، تحسين كفاءة استعمال المياه والحفاظ على التربة.

ويكنسي مشروع هذا القانون أهمية قصوى ستساهم في دعم وتعزيز مكانة المعهد الوطني للبحث الزراعي لمواكبة التطورات الهامة المتجلية في توجهات وأهداف "الجيل الأخضر 2020-2030" وتنفيذها من خلال برامج ومخططات جموية، استراتيجية البحث العلمي الزراعي والتنمية الفلاحية، النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي (SNFRA) وتطوير أنشطة بحثية وتسويقية جديدة، وأساسا القيام ببيع نتائج أبحاثه والدراسات والأشغال التي يقوم بها إضافة لتطوير القدرات التقنية والبشرية للمعهد.

ولمواكبة ما يعرفه هذا المجال على الصعيد الدولي من تطور، والوفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا في هذا الإطار.

كما نعتبر مصادقتنا عليه اليوم، مصادقة على الانخراط الحكومي الواضح في المجال الاجتماعي، وتفضيل الاستثمار المريح على الدعم، حيث نتمنى هدف مشروع القانون إدراج أحكام خاصة بالاستغلال الرقمي للمصنفات الموسيقية والمصنفات السمعية البصرية والمصنفات البصرية، وملاءمة القانون مع الاتفاقيات الدولية وخاصة مع معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، وليضيف مقتضيات جديدة تهم حماية حقوق المؤلف ولحقوق المجاورة في البيئة الرقمية، وإضافة مقتضيات جديدة تهم "حق التتبع" الذي يتعلق بالحقوق الملكية للفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية.

كما جاء هذا المشروع بتعاريف جديدة تهم "حق التتبع" و"فنون الرسم والتشكيك" و"خدمة تقاسم المحتوى عبر الأنترنت" و"المصنف البصري على شبكة الأنترنت"، انسجاما مع المقتضيات البديلة.

لكل ما سبق، فإننا نصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والعقود المجاورة. والسلام عليكم ورحمتة تعالى وبركاته.

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أعطت بلادنا أهمية قصوى للسياسات العمومية في القطاع الفلاحي ووزن بارز للاستثمارات المنجزة في إطار الاستراتيجيات الفلاحية خصوصا "مخطط المغرب الأخضر 2008-2020"، و"الجيل الأخضر 2020-2030"، مما يستلزم وضع ميكانيزمات جديدة لضبط وتسيير تنفيذ هذه السياسات وتتبعها، كما لا يخفى أهمية القطاع الفلاحي داخل الاقتصاد الوطني ودوره المحوري في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي، وانطلاقا من روح الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمرين بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء المنعقد يوم 20 أكتوبر 2010 والتي تنص على ضرورة القيام بالإحصاء العام للفلاحة، بادرت الحكومة بإحداث "السجل الوطني الفلاحي" اهتماما منها بتقييم العنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي لتطوير القطاع الفلاحي في إطار الاستراتيجية الفلاحية "الجيل الأخضر 2020-2030" والرفع من مقوماته.

ومن المعلوم أن أكثر من 50 دولة عبر العالم تتوفر على سجل فلاحى من أجل تنظيم وعصرنة هذا القطاع ومواكبته، ولذلك حققت تطورا ملحوظا في هذا القطاع.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نسجل أهمية هذا المشروع وعلى الدور الذي يلعبه الإبداع الثقافي والفني ببلادنا والذي يتطلب حمايته وتوسيع هامش الحريات من الإنتاج الفكري والأدبي والفني، كما يتضمن مجموعة من المقتضيات والمكتسبات المهمة التي ستساهم في جعل هذه الشريحة تحظى بحقوقها من خلال مسألة التتبع، وكذا الملاءمة مع التطورات الهامة التي عرفها هذا المجال على المستوى التكنولوجي الذي ترتب عنه انتشار واسع لاستغلال المصنفات المحمية عبر شبكة الأنترنت، والاستفادة من عائدات بعد الخدمات التي تبث عبر الأنترنت، كما يحظى المشروع بأهمية كبيرة من خلال تمكين جميع المبدعين من الاستفادة من إيرادات منتظمة تضمن الحد الأدنى من الاستقلال المادي للمبدعين من أجل دعم الحركة الإبداعية ببلادنا، وضمان استمرارها وإغناء وإثراء الساحة الوطنية الفنية والأدبية.

السيد الرئيس،

ونحن نناقش هذا المشروع الهام نسجل بعض الملاحظات:

- نسجل غياب مجموعة من القطاعات ذات الصلة بهذا الموضوع في إعداد وصياغة هذا المشروع، على سبيل المثال وزارة التضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، فيما يخص مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة؛  
- عدم إشراك الفاعلين والمهنيين المعنيين بالأمر خاصة النقابة الوطنية للصحافة؛

- عدم الإشارة في النص إلى بعض الفئات الاجتماعية "الحكواتيين" من خلال توسيع الدعم لباقي الفئات والزامية تطبيق التغطية الصحية الإجبارية.

السيد الرئيس،

انطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليها بالإيجاب.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي"، والذي يدخل في صلب أربع توجهات لقيادة الإستراتيجية الفلاحية، حيث تركز أساسا على منطق الإحصائيات واستهداف المساعدات ودعم الدولة والانعكاسات ثم مواكبة الفلاحين وتديبر وتحليل منجزات القطاع الفلاحي.

كما يأتي أيضا إحداث هذا السجل الوطني للفلاحي في سياقه العام على

وإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إذ ينخرط بشكل إيجابي وملتزم في دعم توجه وروح هذا التعديل، فهو مقتنع تمام الاقتناع بأن هذا التعديل أن يتيح إنتاج معرفة ملائمة لاحتياجات القطاع ونقل المعرفة للمهنيين، إنتاج تقنيات ملائمة بشكل أفضل لاحتياجات الجهات، تقوية وتعزيز مكانة المعهد كفاعل يساهم بفاعلية في الجهود الوطني في التكوين، وسيتيح هذا المشروع مراجعة مهام المعهد قصد تعزيز مكانته ودوره في منظومة البحث العلمي، إجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاقتصادية الرامية إلى التنمية المستدامة للفلاحة، مباشرة الدراسات الاستطلاعية، وإجراء تجارب في شأن المزروعات الجديدة أو التي من شأنها تحسين الإنتاج النباتي والحيواني.

ويعر كل ذلك من خلال المساهمة مع الجامعات والمعاهد العمومية والخاصة في الجهود الوطني في التكوين، مراقبة الأبحاث والدراسات والأشغال المنجزة لحساب الدولة أو الهيئات العمومية والخاصة، إلى غير ذلك، مع إمكانية إحداث المعهد لشركات تابعة له أو أن يساهم في شركات أخرى، ويطور شركات في المغرب وخارجه.

ولذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بنعم على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IV- الفريق الحركي:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة "مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

في البداية نوه بالنقاش الإيجابي والهادي الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذا المشروع، والشكر موصول إلى السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل على التفضل بتقديم هذا المشروع الهام أمام البرلمان، والذي جاء بأهم المرجعيات المنصوص عليها في الفصل الخامس من الدستور، كما جاء استجابة لانتظارات شريحة عريضة من المجتمع لها تأثير في الساحة الثقافية من مبدعين ومثقفين وفنانين وإعلاميين، وعلى تفاعله مع ملاحظات واستفسارات وتعديلات السيدات والسادة المستشارين الذي انصبت جميعها على تجويد هذا النص التشريعي.

81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي".

وفي البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير حول عرضه القيم خلال مناقشتنا لمضامين هذا المشروع، وبهذه المناسبة، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نثمن هذا المشروع الذي يركز أساسا على دعم وتعزيز مكانة المعهد الوطني للبحث الزراعي لمواكبة التطورات الهامة التي ميزت محيطه الخارجي عبر توجهات وأهداف الإستراتيجيات الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" وتنفيذها من خلال مشاريع ومخططات فلاحية جمهوية، وبرامج تنمية سلاسل الإنتاج، وأيضا من خلال استراتيجية البحث العلمي الزراعي والتنمية الفلاحية وإدماج مهن جديدة حول البحث الزراعي.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الحركي لا يسعنا إلا أن نشيد بحجم المستجدات التشريعية الواردة بالمشروع والهادفة أساسا إلى مراجعة مهام المعهد وتعزيز مكانته داخل منظومة البحث العلمي، مع تأكيدنا على ضرورة مأسسة عملية التنسيق في علاقة المعهد بباقي الجهات المعنية بالتكوين والإرشاد والاستشارة كي يتسنى عملية تسويق الأبحاث، عن طريق عقد شراكات مع مؤسسات خاصة.

السيد الرئيس،

إننا نتطلع في الفريق الحركي إلى تقوية دور المختبرات وتأهيلها وإشراكها بغية إيجاد بدائل للزراعات الحالية بأصناف جديدة، مع ضرورة عقد شراكة بين المعهد والقطاع الخاص لبلورة تصور فعال للنهوض بورش البحث العلمي.

السيد الرئيس،

انطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

#### V- الفريق الاشتراكي:

1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة "مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

المستويين الوطني والدولي بناء على الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمرين بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء المنعقد يوم 20 أكتوبر 2010، والتي تنص على ضرورة القيام بالإحصاء العام للفلاحة، وانطلاقا أيضا من الاهتمام الدولي المتزايد بالموضوع، حيث أن أزيد من 50 دولة تتوفر على سجل فلاحى يهدف لتنظيم وعصرنة القطاع الفلاحى ومواكبته.

كما يأتي أيضا هذا المشروع القانون في سياق دولي يعرف اهتماما متزايدا للدول بإحداث سجل فلاحى يهدف إلى تنظيم وعصرنة القطاع الفلاحى وتبعه، بالإضافة إلى وضع قاعدة معطيات خاصة بالاستغلاليات الفلاحية والإسهام في إعداد الإستراتيجيات والبرامج العمومية في القطاع الفلاحى، وأيضا تيسير الولوج إلى برامج التنمية الفلاحية، وترميز المنتوجات والسلامة الصحية وتنمية سلاسل الإنتاج وغيرها، وبالتالي فإن كل هذه الأهداف الغرض منها النهوض بالقطاع الفلاحى وعصرنته، مع تأكيدنا الدائم على ضرورة حرص الوزارة وكل المتدخلين من غرف وجامعة الغرف الفلاحية وغيرها على مواكبة وتتبع هذا الورش الهام والسهر على إنجاحه.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي ننوه بأهمية هذه الخطوة التشريعية المتميزة رغم تأخرها فهي ستساهم في عملية ضبط وإحصاء الاستغلاليات الفلاحية حسب الوضعية القانونية لكل نظام عقارى، كما ستشكل منطلقا قويا لوضع آليات جديدة كفيلا بتنزيل السياسات العمومية المدرجة ضمن محاور الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بمخطط "الجيل الأخضر 2020-2030"، وبالتالي فإن الغرض من كل هذه الأهداف هو النهوض بالقطاع الفلاحى وعصرنته، مع تأكيدنا الدائم على ضرورة حرص الوزارة وكل المتدخلين من غرف وجامعة الغرف الفلاحية وغيرها على مواكبة وتتبع هذا الورش الهام والسهر على إنجاحه، وكذلك الانتباه إلى إشكالية ازدواجية وتقاطع الاستهداف الاجتماعى للسجل الفلاحى مع آليات السجل الاجتماعى الموحد لفائدة مستغلي الضيعات الفلاحية.

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع هذا المشروع القانون الهام، فإننا نثمن عاليا الجهود المبذولة من أجل تجويده، وبالتالي فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركى لمناقشة "مشروع قانون رقم

وفي هذا الإطار نتساءل عن سبب تأخر تقديم هذا المشروع بالنظر لأهميته، خاصة وأن صاحب الجلالة قد أشار إلى الإحصاء الفلاحي في اليوم العالمي للإحصاء سنة 2010 من خلال الرسالة الموجهة للمؤتمر، كما كان من المفروض أن يتم تنزيهه بالموازاة مع تنزيل "مخطط المغرب الأخضر" سنة 2008، حيث أن السجل الفلاحي كان سيشكل أرضية صلبة لتفعيل المخططات الإستراتيجية في المجال الفلاحي، وجعل ممارسة النشاط الفلاحي فعلا مساهما في التنمية الشاملة ومجالا مغريا للاستثمار، كما كان يمكن من التغلب على الكثير من الإكراهات التي واجهت المخطط الأخضر، خاصة على مستوى عملية تتبع مسار المنتوجات الفلاحية وإخضاعها لمقومات الجودة والمعايير المعتمدة، وتأمين المنتج الفلاحي، وتسهيل ولوجه للأسواق، وتشجيع الاستثمار الفلاحي، وتدير المخاطر التي يعاني منها الفلاح، من خلال اعتماد الاستشارة الفلاحية لتأطير ومواكبة جيدة للفلاحة والفلاح المغربي، للوصول إلى مرامي "مخطط الجيل الأخضر" وتحقيق التنمية الفلاحية المنشودة وتحقيق العدالة المحلية.

لهذا، ونظرا لتأخر إخراج المشروع المتعلق بإحداث "السجل الوطني الفلاحي" إلى حيز الوجود رغم قيمته في تقديم حلول لمواجهة الإشكاليات التي تعيق التنمية الفلاحية، لا بد من التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية والمراسم التطبيقية في أقرب الآجال، بغية توفير الآليات والإمكانيات التي تيسر التنزيل السليم لمقتضيات هذا القانون ونجاحه وضمان انخراط كل المعنيين بهذا الورش الوطني الهام وفق ما يتماشى مع "مخطط الجيل الأخضر 2020-2030"، على اعتبار أن أحكام هذا القانون لن تعرف طريقها إلى التطبيق إلا بصدر النصوص المذكورة، مع ضرورة مواكبته بجملة إعلامية وتواصلية لإشراك جميع الفلاحين، خاصة الصغار، لتدشين مرحلة جديدة في السياسة الفلاحية ببلادنا والتنمية القروية في إطار تكامل والتفاني السياسات الحكومية، على أساس مبادئ الحكامة الجيدة وإشراك جميع المتدخلين والفاعلين في القطاع الفلاحي بما يضمن تفعيل "السجل الوطني الفلاحي" على أرض الواقع، جهويا وإقليميا ومحليا، وتحسين شروط التنمية الفلاحية وتحقيق حكامة جيدة للقطاع. والسلام عليكم.

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة "مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي" من أجل تحيين الإطار القانوني

ويهدف هذا المشروع إلى إضافة مقتضيات جديدة تهم حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في العالم الرقمي، وإدراج أحكام خاصة بالاستغلال الرقي للمصنفات الموسيقية والمصنفات السمعية البصرية، وأيضا استجابة لتطلعات المبدعين والمهنيين ومختلف الفاعلين في هذا الحقل للنهوض بالإبداع وحماية إنتاجاتهم الفكرية والفنية، ولمواكبة التطورات التي يعرفها هذا المجال على الصعيد العالمي، لذا كان ضروريا أيضا ملاءمة هذا القانون مع الاتفاقيات الدولية، خصوصا تلك المتعلقة بتسهيل الولوج إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وكفريق نتمن ما جاء به هذا المشروع، كخطوة ضرورية لحماية الإبداع المغربي، والعمل على استردك التأخير الكبير الذي عرفه هذا المجال لسنوات، بسبب الفراغ القانوني الذي كانت تضيع معه الحقوق المالية للمؤلفين والمبدعين وذوي الحقوق المجاورة والدولة معا، ولوضع حد لمختلف الاختلالات المتراكمة ذات الصلة بالقطاع، مما يتطلب معه بذل مجهودات كبيرة من الوزارة لتنزيل حقيقي لمضامين هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة "مشروع قانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الفلاحي"، الذي يعتبر آلية قانونية لمواصلة تنزيل أهداف "مخطط المغرب الأخضر" والاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030"، باعتباره سيوفر قاعدة بيانات وإحصائيات ومعطيات دقيقة، موسعة ومفصلة عن الاستغلال الفلاحية ومستغلي الضيعات، لضمان الاستغلال الأمثل والأمن للأراضي الفلاحية، وتعزيز الاستفادة من البرامج المتعلقة بالدعم والمساعدات من برنامج الحماية الاجتماعية، وتدير الأزمات في حالات الجفاف والفيضانات ورصد الحالة الصحية للقطيع الوطني والتنظيم المهني وتميز المنتوجات الفلاحية وتعزيز السلامة الصحية، كل هذا في إطار الاهتمام بالفلاح المغربي وتحديث القطاع الفلاحي وتعزيز دوره الاجتماعي في الحفاظ على الاستقرار بالعالم القروي وتشجيع الأجيال الصاعدة على الاستثمار في المجال الفلاحي وتسهيل ولوجهم لبرامج التأطير والمواكبة والتمويل من طرف البنوك المختصة، في إطار إصلاح وعصرنة القطاع الفلاحي ببلادنا، بما يسمح بتنزيل "استراتيجية الجيل الأخضر" كما أرادها صاحب الجلالة للرقي بالعالم القروي والحد من التفاوتات المحلية والاهتمام بالعنصر البشري القروي.

السيد الرئيس،

**المؤلف والحقوق المجاورة:****مداخلة المستشارية السيدة هناء بن خير باسم الفريق:****السيد الرئيس،**

لا يمكننا إلا التنويه بإعداد الحكومة لهذا المشروع والذي يروم تحديث المنظومة القانونية الرامية إلى حماية حقوق المؤلفين والمبدعين وذلك في إطار الافتتاح على المرجعية المعيارية الدولية واستيعاب أفضل المعايير التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

لقد فرضت التطورات التكنولوجية تحديات جديدة على التشريعات الوطنية ذات الصلة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهو الأمر الذي فرض على العديد من الدول إدخال تحسينات دائمة على تلك التشريعات بغية جعلها قادرة على تأطير كل الظواهر والمستجدات.

غير أن هذا المشروع وعلى الرغم من أهمية المواد الذي تضمنها، إلا أننا نعتبر أن حجم التحولات والتطورات في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة يفرض مراجعة شاملة للقانون 2.00، وليس فقط الاختصار على التعديلات الجزئية على أهميتها.

**السيد الرئيس،**

إذا كانت بعض مواد هذا المشروع ذات طبيعة تقنية، إلا أن موضوعه أليس كذلك، فهو يتعلق بالإبداع الفني والثقافي، الذي يرتبط بدوره بالجوانب الحضارية لدى الشعوب، ذلك أنه ليس خافيا ما للإبداع عموما من أدوار حاسمة في نهضة الأمم وفي تطورها.

إن أحد المدخل المهمة لمواجهة التسطيح والرداءة الذي أصبح يهدد مجتمعنا هو فسخ المجال للمبدعين والمتقنين والفنانين كي يساهموا في تأطير المجتمع وفي الذود عن الشخصية المغربية وفي التعبير الصادق والأمين عن مكونات الإنسية المغربية، ولأن الشيء بالشيء يذكر فإن هذا المجهود التشريعي المبذول من أجل الحماية القانونية للمبدعين والمتقنين والفنانين، يجب أن يتم بموازاة مع النهوض بالأوضاع الاجتماعية لهم وفي هذا الإطار لا يمكن إلا التنويه بتوجه الوزارة نحو إحداث مؤسسة للرعاية الاجتماعية للفنانين، والتي يمكن أن تلعب أدوار مهمة في المواكبة الاجتماعية لحاجيات الفنانين والصعوبات التي تواجههم سيما في سنوات عمرهم الأخيرة.

**VII- فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب:**

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ****السيد الرئيس،****السيدات والسادة الوزراء المحترمون،****السيدات والسادة المستشارين المحترمون،**

المنظم للمعهد، والذي سيعمل على نسخ وتعويض أحكام الفصل الثاني من القانون رقم 40.80، بهدف إعادة صياغة مهام المعهد الوطني للبحث الزراعي من أجل التجاوب مع ظروف العصر ومواكبة التطورات التي طرأت على الواقع الذي يشغل فيه المعهد وملاءمة النصوص القانونية المنظمة لمهام المعهد مع المعاهدات الدولية التي صادق المغرب عليها، كاتفاقية التنوع البيولوجي، وتعزيز مساهمته في مجال التكوين الفلاحي والبحث العلمي اللذين يعتبران ركيزتين أساسيتين في تنمية القطاع الفلاحي في ظل اعتماد المغرب للاستراتيجية الفلاحية "الجيل الأخضر"، مما يشكل خطوة مهمة في إصلاح منظومة البحث العلمي التطبيقي في المجال الفلاحي، بما يحقق عصرنة الفلاحة على اعتبار أنه لا يمكن تحقيق التقدم في أي مجال دون البحث العلمي، خاصة في القطاع الفلاحي.

كما أن المشروع عزز مهام المعهد باختصاصات أكثر فاعلية، منها على سبيل المثال لا الحصر: إجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاقتصادية الرامية لخلق التنمية المستدامة للفلاحة وتربية المواشي، مباشرة الدراسات المتعلقة بتحسين الإنتاج النباتي أو الحيواني، ومباشرة جميع التجارب ذات الطابع الفلاحي... وهي مهام من شأنها أن تساهم في الرفع من قيمة المنتج الفلاحي ومن تطوير سلاسل الإنتاج، نظرا للارتباط الوثيق للمعهد بالقطاع الفلاحي الذي يكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية لبلادنا، بالإضافة إلى أهميته فيما يخص تحقيق الأمن الغذائي ومساهمته في تطوير مناخ الأعمال الفلاحي من خلال الإحاطة بحاجيات المستثمرين.

**السيد الرئيس،**

غير أنه لا يمكن للبحث العلمي أن يعطي النتائج المتوخاة منه دون توفير الشروط الضرورية والملائمة لإنجاحه وخلق بيئة مواتية لاحتضان الباحثين في مختلف التخصصات ودعمهم وتشجيعهم للحيلولة دون هجرتهم نحو الخارج من جهة، ولحتم على الإبداع والابتكار من أجل إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل التي أصبحت تهدد صحة وسلامة الفلاحة الوطنية، والتي لا يمكن مواجهتها بوضع تشريعات دون إيلاء العناية اللازمة والاهتمام بالبحث والباحثين وتوفير الاعتمادات والإمكانات الكافية للبحث العلمي الموجه للبحث الزراعي ببلادنا، ووضع مؤسسات البحث العلمي في المجال الفلاحي في صلب السياسات العمومية، وإصلاح منظومة البحث للرفع من فاعليتها ونجاعتها وضمان حكامتها لتجاوز الإشكاليات التي تطرحها كثرة المتدخلين، وتعزيز الكفاءات البشرية إذا ما أردنا الارتقاء بالقطاع الفلاحي والتنمية القروية وإدماج الساكنة في البرامج التنموية وتحقيق أهداف الإستراتيجية الفلاحية الجديدة، نظرا للرهانات الكبيرة للقطاع ببلادنا.

**VI- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:**

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق

في إطار مناقشة الوضع الثقافي ببلادنا والاستراتيجيات الكفيلة بالنهوض بالقطاع وتطويره، وإذ نشيد بالدينامية التي تعيشها الوزارة منذ تعيينكم على رأسها، نود أن نتقدم ببعض المقترحات الرامية إلى تعزيز مكانة الثقافة في الحياة العامة وفي مختلف أماكن العيش، وحماية حقوق المؤلفين والفنانين والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية وكذا تشجيع الصناعة الثقافية، والتي تقدمها وفق الآتي:

- التأسيس لاستراتيجية وطنية حول الثقافة والإبداع لجعلها في قلب المشروع المجتمعي والتنمية المغربي، وإدماجها في كل السياسات العمومية، تنخرط فيه كل المؤسسات والهيئات الحكومية والمجموعية والمدنية والثقافية والمهنية، والفاعلين المهنيين، وبلورة رؤية ثقافية التقائية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة، وصيانة وتثمين الموروث الثقافي، وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية؛

- سن قوانين محفزة على المبادرات المقاولاتية في حقول الثقافة والإبداع، والتعامل مع المقاولات الثقافية باعتبارها تقدم خدمة عمومية، ووضع نظام ضرائبي خصوصي تشجيعي، وخلق مناخ أعمال محفز على الاستثمار في هذا المجال؛

- خلق صيغ مبتكرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في اتجاه توسيع أوجه التفاعل والتعاون بين القطاعين وتطويرهما، وذلك بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية من أجل الارتقاء بمهن الفن والثقافة؛

- ضبط العرض الثقافي بخلق آليات لتسهيل وتخفيف المقاولات الثقافية ومبادرات تظلمات الفاعلين الثقافيين على الإنتاج، والتوزيع والتعريف بالمجالات الإبداعية والفنية، بما يخدم إشعاع المغرب وتقوية صورته وطنيا ودوليا.

وفي الأخير، أود أن أعبر لكم، السيد الوزير، عن تقديرنا للعمل الذي تقومون به في سبيل النهوض بقطاع الثقافة، وعن تميمنا للمضامين الإيجابية التي جاء بها مشروع هذا القانون. والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي؛

3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي؛

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التي تُخصصها لدراسة مشروع قانون رقم 80.21 يتعلق

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التي تُخصصها لدراسة "مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

وهي مناسبة نتقدم فيها بالشكر إلى السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل على تقديمه لهذا المشروع الهام، الذي جاء لتدارك النقص التي كرسها الممارسات السابقة في المجالات التي لها علاقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، كالفنانين والمبدعين والإعلاميين، وكذا مواكبة التطور المتسارع في هذا المجال على الصعيد الدولي، مع ضمان تعزيز الهوية الثقافية المغربية.

وحرري بنا الإشادة في هذا الصدد، بما يوليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من اهتمام خاص بالقطاع الثقافي في سبيل جعله رافعه للتنمية والرخاء والازدهار المشاع على الجميع، ويتضح ذلك بجلاء من خلال السياسة المتبعة بشأن المتاحف والمسارح والمهرجانات... وهذه كلها مبادرات ناشد كل واحد منا إلى الانخراط في هذه الدينامية الثقافية من أجل تسخيرها كقوة دافعة نحو جلب مزيد من الرقي والتنمية لبلادنا.

السيد الوزير،

إننا وإذ ثمن المضامين الإيجابية لمشروع هذا القانون، سيما تلك المتعلقة بـ:

- ملاءمة القانون مع الاتفاقيات الدولية وخاصة مع معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاني البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات؛

- إضافة مقتضيات جديدة تهم "حق التتبع" الذي يتعلق بالحقوق المادية للفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية (اللوحة التشكيلية، المنحوتات...);

- إضافة مقتضيات جديدة تهم حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية (مطبوعات، موسيقى، منشورات صحفية)؛

- إدراج أحكام خاصة بالاستغلال الرقمي للمصنفات الموسيقية والمصنفات السمعية البصرية والمصنفات البصرية.

وهي كلها مقتضيات لطالما طالبنا بها في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، سواء بالدعوة إلى احترام حقوق التأليف والملكية الفكرية، ومكافحة عمليات القرصنة وكل أشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وتأمينها في مهن الفن والثقافة، وذلك بواسطة تعزيز التشريعات التي تصون حقوق العاملين في هذه المهن، وإعادة النظر في مهام المكتب الوطني لحقوق المؤلفين وتقوية أدواره، والذي يوجد قيد الدراسة داخل مجلس النواب، وأيضا إلى تفعيل وتنزيل النصوص القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف، وتطوير القوانين الموجودة المتعلقة بالفنان، وبالعاملين في حقول الصناعات الثقافية والإبداعية، إنتاجا وتوزيعا وتسويقا وتواصلًا.

السيد الوزير،

### إحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

السيد الوزير،

فيما يخص مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، الذي يأتي انسجاما مع باقي التوجهات والاستراتيجيات الأخرى الرامية إلى تدعيم مسار إصلاح منظومة البحث العلمي في المجال الفلاحي بما يحقق عصريته القطاع الفلاحي، واعتماد سياسة جديدة للبحث العلمي التطبيقي في القطاع الفلاحي والتي ترتبط بعدة مجالات متخصصة على غرار:

- استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"؛

- استراتيجية البحث العلمي الزراعي والتنمية الفلاحية؛

- النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي (SNFRA)؛

- تطوير وإدماج مهن جديدة حول البحث الزراعي.

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لطلما أكدنا على أهمية واستعجالية رُقمنة القطاع الفلاحي وتعزيز البحث العملي الفلاحي باعتبارها مداخل أساسية لتطوير القطاع.

كما أن التركيز على العنصر البشري والاستشارة الفلاحية من أجل تحسين الكفاءة التقنية وإنتاج الاستغلاليات الفلاحية، تُعد مداخل أساسية لتطوير البحث الزراعي. ولذلك فإننا نأمل بمواكبة المكتب الوطني للبحث الزراعي لهذا الورش من خلال:

- وضع استراتيجية تكوين زراعي من أجل قوة عاملة عالية الكفاءة، وهذا الإجراء سيساهم في تحسين التأهيل وإمكانيات الاندماج الشباب؛

- تعزيز الجهود والاستثمارات في البحث والتطوير والابتكار؛

- نشر التقنيات المبتكرة للزراعة الدقيقة، خاصة عبر المنصات الرقمية؛

- دعم الفلاحين في الانتقال إلى الطاقات المتجددة (الطاقات المتجددة، الكتلة الحيوية ...) وتشجيع أنشطة جديدة خالقة لفرص الشغل في هذه القطاعات؛ نشر تقنيات الحفاظ على التربة (رسم الخرائط، التحليل، المشورة وتحسين الأسمدة ...).

ولأجل ذلك، ينبغي توفير الأساس القانوني، وتعزيز الآليات القانونية واختصاصات المؤسسات الوصية. وهو جاء يهدف إليه مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي من خلال إعادة مراجعة مهام المعهد الوطني للبحث الزراعي قصد تعزيز مكانته ودوره في منظومة البحث العلمي، وذلك من خلال إعادة صياغة وتحيين المهام الحالية للمعهد وكذا إدراج مهام جديدة.

السيد الوزير،

أود في الختام أن أعبر لكم عن تقديرنا الكبير للعمل الذي تقومون به، وعن الاستعداد الكامل للاتحاد العام لمقاولات المغرب في الانخراط بكل

إحداث السجل الوطني الفلاحي، ومشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، وهي مُناسبة تتقدم فيها بالشكر إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على إخراج مشروع هذين القانونين الهامين. كما تَعَزُّ بالروح الإيجابية التي طبعت أطوار دراستها ومناقشتها والتي ساهمت في إنعاشها وتجويدها.

### ✓ مشروع قانون رقم 80.21 يتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي:

كما هو مُبين في المذكرة التقديمية، فإن مشروع هذا القانون يهدف إلى اعتماد رمز تعريفني رقمي وحيد وثابت لكل الاستغلاليات الفلاحية، بهدف توفير قاعدة بيانات ومعطيات دقيقة عن الاستغلاليات الفلاحية ومُستغلي الضيعات الفلاحية بهدف الاستغلال الأمثل والأنجح للأراضي الفلاحية وتعزيز وتيسير الاستفادة الحكومية التي تروم تحسين وضعية الفلاحة والنهوض بالقطاع الفلاحي.

ووفق هذا التوجه، فإن السجل الوطني الفلاحي يُعتبر ورش مهم سيساهم في التنزيل الأمثل للسياسة العمومية في المجال الفلاحي، وذلك بالنظر للدور المهم الذي سيقوم به، باعتباره أداة حقيقية للتدبير وقيادة وتقييم السياسات العمومية، والتوقع كُسرّ لوتيرة تحديث الضيعات الصغرى والمتوسطة، فضلا عن توفير منظومة تضمن استهدافا أفضلًا للتدخلات التي سيتم القيام بها، خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستشارة الفلاحية.

فضلا عن اعتباره مرجعا أساسيا لتتبع مسارات المنتوجات الفلاحية، وقاعدة لتيسير الولوج إلى التمويل والولوج إلى برامج التنمية الفلاحية وتشجيع الاستثمار الفلاحي وتنمية سلاسل الإنتاج والتنظيم المهني وترميز المنتوجات الفلاحية وتعزيز السلامة الصحية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لطلما أكدنا على ضرورة عصريته هيكلية القطاع الفلاحي وتديبره، بما في ذلك رقمنة المنظومة الفلاحية، وإعادة توجيه سياسة الدعم العمومية نحو الأولويات الجديدة للقطاع، بما يتماشى مع مسار تطوره، سيما أن التطورات التي يشهدها القطاع الفلاحي تقتضي الاستثمار والتركيز على الرُقمنة واستعمال التكنولوجيا الحديثة، وعلى العنصر البشري والاستشارة الفلاحية من أجل تحسين الكفاءة التقنية وإنتاجية الاستغلاليات الفلاحية.

لأجل ذلك، واطلاقا من كل هذه الاعتبارات والأهداف المرجوة، والتي نتقاسمها ونسعى إلى بلوغها، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نُثمن المضمين الإيجابية لمشروع هذا القانون، ونُقدّر أن من شأنه تعزيز المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع الفلاحي، وتوفير الأساس والمنطلق الداعم لتعزيز التنمية الفلاحية ببلادنا.

### ✓ مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق



المشروع التعديلي الذي يعتبر خطوة أولى في اتجاه عصنة وإعداد منظومة تشريعية متكاملة خاصة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وبما يشجع على الحركة الإبداعية ببلادنا، ارتأينا سحب هذه التعديلات واستنادا لما سبق، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل قررنا التصويت لصالح "مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة" كما وافقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي:

السيد الرئيس المحترم،  
السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص مناقشة "مشروع قانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الوطني للفلاحي"، المعروض على أظنارنا بهذه الجلسة التشريعية العامة، والذي تمت مناقشته والمصادقة عليه داخل لجنة القطاعات الإنتاجية خلال اجتماعي 19 و26 أبريل 2022.

في البداية، أود أن أؤكد أنه بهذه المبادرة المتمثلة في إحداث هذا السجل الذي سيستجيب لبلادنا تتوفر على قاعدة معطيات خاصة بالاستغلاليات الفلاحية، وبالتالي الارتكاز على المنطق الإحصائي في بلورة الاستراتيجيات والبرامج العمومية بالقطاع الفلاحي التي من شأنها تهمين المنتج الفلاحي وتحقيق فلاحية مستدامة ببلادنا، وكذلك تيسير عملية الاستهداف وخاصة فيما يتعلق بدعم وتقديم المساعدات المقدمة من قبل الدولة للفلاحين خلال الفترات الصعبة، هذا دون أن ننسى أهميته في تجويد عملية تحليل وتدقيق المنجزات والنتائج المحققة بالقطاع الفلاحي.

وأملنا أن يشكل هذا المشروع القانون آلية ومدخلا لمعالجة الإشكالات الكبرى التي تحد من مردودية القطاع وعلى رأسها تشتت الملكيات العقارية وبما يساهم في تنمية القطاع الفلاحي في أفق تحقيق الأمن الغذائي ببلادنا وضمان استقلاليتها الغذائية.

وبعد تدارس مختلف مضامين هذا المشروع والاستماع لأجوبة السيد الوزير على تساؤلات فريقنا بهذا الخصوص، وحفظا لروح الإجماع التي ميزت أشغال اللجنة خلال مناقشته، قررنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل التصويت بنعم على "مشروع قانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الوطني للفلاحي"، على أظنارنا اليوم بالجلسة العامة.

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق

بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

السيد الرئيس المحترم،

جدية ومسؤولية في تنزيل هذا الورش الكبير، المتعلق بتنزيل السجل الوطني الفلاحي ودعم البحث العلمي الزراعي، وباقي المشاريع والبرامج التي من شأنها تعزيز وتقوية منظومتنا الفلاحية.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**VIII- فريق الاتحاد المغربي للشغل:**

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة التشريعية التي تخصص للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

وفي البداية، أود أن أؤكد أنه بالأجواء الإيجابية التي سادت اجتماعي لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بتاريخ 20 و27 أبريل 2022، وكذا بالعرض الهام الذي تقدم به السيد الوزير وتفاعله مع مختلف المقترحات التي طرحها السيدات والسادة خلال الجلستين بخصوص مشروع القانون المذكور.

يأتي "مشروع القانون رقم 66.19 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة" لتكريس حماية الإبداع والتعبيرات الثقافية المنصوص عليها في الفصل 5 من الدستور، التي ما فتئ المبدعون والمهنيون في الساحة الثقافية والفنية والأدبية ومعهم عموم الرأي العام الوطني يطالبون بها لضمان إيرادات منتظمة من خلال إضافة مقتضيات جديدة تهم البيئة الرقمية ولصون حقوقهم كذلك، من خلال التنصيص على عقوبات تهم الاستغلال الرقمي للمصنفات الموسيقية والسمعية البصرية.

ونؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن من شأن هذه المقتضيات ستساهم دون شك في الاستقلالية المادية لهؤلاء المبدعين، وبما يسمح وبالتالي دعم الحركة الإبداعية ببلادنا.

كما جاء مشروع القانون المذكور بهدف تحيينه بالتعاريف والمفاهيم الجديدة وملاءمة مضامينه مع الاتفاقات الدولية.

وحرصا منه على تجويد هذا النص التشريعي الهام وتحقيقا لفعاليته والتخفيف من العراقيل والصعوبات التي قد تطرأ خلال الممارسة العملية، تقدم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجموعة من التعديلات التقنية على مشروع القانون المذكور بلغ عددها 12 تعديلا، غير أن عدم تفاعل الحكومة بالإيجاب مع هذه التعديلات واستحضار فريقنا لانتظارات المبدعين من هذا

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص مناقشة "مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، المعروض على أنظارنا بهذه الجلسة التشريعية العامة، والذي تمت المناقشة والمصادقة على مادته الفريدة داخل لجنة القطاعات الإنتاجية خلال اجتماعي 19 و26 أبريل 2022.

ولا يفوتني أن أوثق بالأجواء الإيجابية وروح الإجماع التي طبعت أشغال هذه اللجنة وكذا تفاعل السيد الوزير مع مختلف تساؤلات السيدات والسادة المستشارين.

وبخصوص مشروع القانون المذكور الذي سيتم بموجبه نسخ وتعويض أحكام الفصل الثاني من القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، فقد هدف بالخصوص لتقوية دوره ومكانته داخل منظومة البحث العلمي ببلادنا وخاصة فيما يتعلق بالجمال الزراعي، من خلال الإشراف على أطروحات طلبة الدكتوراه والماستر وغيرها، وتنشيط ندوات وإعطاء دروس في الجامعات والمعاهد والمدارس.

كما تهدف هذه التعديلات إلى وضع نظام هيكلي محفز لمستخدمي المعهد أكثر تلاؤما مع خصوصيات هذه المؤسسة الوطنية، وضمان التنسيق والالتقائية مع باقي المؤسسات والهيئات الأخرى التابعة للوزارة الوصية على المعهد..الخ.

وفي هذا الإطار، ركزت التعديلات بالخصوص على إعادة صياغة وتحسين مهامه كـ:

- إجراء الأبحاث التقنية والعلمية والاقتصادية الهادفة إلى التنمية المستدامة للفلاحة وتربية المواشي؛
- إجراء التجارب حول المزروعات الجديدة أو الرامية إلى تحسين الإنتاج؛
- مباشرة الدراسات الاستطلاعية وخاصة تلك المتعلقة بالوسط الطبيعي أو التي لها علاقة بتطوير الإنتاج النباتي أو حيواني.

وعليه، وبعد تدارس مختلف مضامين هذا المشروع والاستماع لأجوبة السيد الوزير على تساؤلات فريقنا بهذا الخصوص، وحفظا لروح الإجماع التي ميزت أشغال اللجنة خلال مناقشته، قررنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل التصويت بنعم على "مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، على أنظارنا اليوم بالجلسة العامة.

**IX- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:**

1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أمدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام مجلسنا الموقر لمناقشة "مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

تأتي هذه المبادرة التشريعية في سياق التحولات المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي عرفتها بلادنا على غرار باقي بلدان المعمور، ولو بشكل متأخر لتحيين وعصرية مقتضيات القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وهكذا، فإن مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 السالف الذكر يهدف إلى حماية مجالات جديدة تهم بالأساس تمديد حماية الحقوق للفنون التشكيلية التي ضل مبدعوها لسنين طويلة خارج التمتع ببعض من حقوقهم، وذلك من خلال التنصيص على "حق التمتع" الذي يتعلق بالحقوق المادية الفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية (اللوحة التشكيلية، المنحوتات...) وخدمة تقاسم المحتوى عبر الانترنت والمصنف البصري على شبكة الانترنت من جهة، كما أنه من جهة أخرى يرمي إلى ملاءمة القانون المؤطر لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مع الاتفاقيات الدولية، وخاصة معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر أو ذوي إعاقة أخرى في قراءة المطبوعات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

على غرار جميع النصوص التي تناقش وتجدد ويصادق عليها من طرف البرلمان، فإن التحدي الذي يبقى مطروحا هو تفعيلها بعد إخراجها إلى حيز الوجود، ويعزي هذا الخصاص في فعالية القوانين إلى غياب الآليات التنظيمية وضعف مؤسسات الحكامة، لذلك سنتشكل فرصة مناقشة مشروع القانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، فرصة للوقوف على ضرورة إدخال إصلاحات عميقة لتأهيل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، لمواكبة التحولات والمستجدات التي طرأت على الصعيد الدولي على قطاع حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة بالمغرب، ولتمكين المبدعين من الاستفادة من إيرادات منتظمة تضمن لهم الحد الأدنى من الاستقلال المادي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**X- مجموعة العدالة الاجتماعية:**

1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق

البحثية الأخرى، لتجاوز محدودية مخرجاته، من بينها ضعف عدد المؤطرين في سلكي الماستر والدكتوراه، حيث لم يتجاوز هذا العدد 448 خريج خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2020.

ونؤكد في الأخير على أننا سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية على مشروع القانونين بالإيجاب، وندعو إلى التسريع بإخراج نصوصه التطبيقية قصد الشروع في أقرب الآجال في العمل بهما.  
والسلام عليكم ورحمة الله.

#### XI- مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا القانون الذي سيساهم في ضمان حقوق المؤلفين وغيرها من الحقوق المجاورة، خصوصا في ظل التحولات التي عرفتها المجتمعات بفعل انتشار الأساليب التكنولوجية الحديثة، حيث سيساهم في ضمان الاستقرار المادي لهذه الفئة بما سينعكس إيجابا على الحركة الإبداعية في بلادنا. فلا يمكن تخيل إبداع في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للفنانين والمهنيين.

كما أن هذا القانون سيساهم أيضا في حماية الهوية الفنية المغربية وضمان استمرارها والتعريف بها وتحسينها ضد كل أشكال القرصنة والسرقعة التي أصبحت اليوم عابرة للقارات من خلال مجموعة من المقتضيات التي ستمكن المبدعين المغاربة من تتبع أعمالهم حتى بعد بيعها والاستفادة من أرباح إعادة البيع، فقد أدى غياب هذا المقتضى في السابق لضياع حقوق عدد من الفنانين والمبدعين المغاربة، خصوصا أولئك الذين يضطرون لبيع أعمالهم أول مرة لأسباب مادية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين وإن كنا نكنا ننوه بأهمية هذا النص، فإننا نشير انتباه الحكومة إلى أن عدم أعمال المقاربة التشاركية في إعدادده، والتسريع في دراسته والمصادقة عليه، جعله لا

#### المؤلف والحقوق المجاورة:

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة مشروع القانونين رقم 80.21 ورقم 81.21 المتعلقين على التوالي بإحداث السجل الوطني الفلاحي وتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، واللذين يندرجان في إطار المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الفلاحي باعتباره ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بمشروع القانون القاضي بإحداث السجل الوطني الفلاحي فنعتبره من الخطوات الهامة التي يمكنها المساهمة في تذليل الصعوبات التدييرية المرتبطة بهذا القطاع بمختلف مجالاته من خلال التوفر على معطيات مدققة حول الاستغلاليات الفلاحية وهو ما سيساهم في تعزيز حكامته ونجاعته وفعالية تدخلات الوزارة الموجهة للفلاحين، من قبيل ضبط نظام الإعانات ومراقبة السلامة الصحية للمواشي، وتتبع مشاريع الفلاحة التضامنية وما يرتبط بالتأمين الفلاحي وتيسير عملية الولوج للتغطية الصحية والحماية الاجتماعية المخصصة للفلاحين وغيرها.

ونتمن في هذا الإطار المقاربة المندمجة والتشاركية لإعداد مشروع هذا القانون، وهو ما من شأنه إخراجها في صيغة تستجيب لتطلعات مختلف المتدخلين والمستهدفين به على الخصوص.

كما ننوه بإخضاع تدبير المعطيات التي يتم تجميعها لمقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ونؤكد على ضرورة الحرص على تأمين المعطيات التي يتم تجميعها وإخضاعها لقواعد وضوابط الأمن الرقمي.

أما فيما يخص مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، الذي يهدف إلى دعم وتعزيز مكانة المعهد لمواكبة التطورات الهامة التي يعرفها القطاع الفلاحي، منها ما يرتبط بالاستراتيجية الفلاحية الجديدة ومطالب تنسيق العمل مع المتدخلين في عملية التكوين والبحث وتعزيز حكامته المعهد.

وننوه في هذا الإطار بتعزيز مهام المعهد في مجال البحث والتكوين، بما في ذلك الافتتاح على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات

الفلاحية، بما سيمكن من الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية وتيسير حصول الفلاحين على الدعم المقدم من طرف الدولة.

كما أنه سيساهم في توفير قاعدة معطيات تتضمن البيانات الإحصائية حول القطاع الفلاحي ببلادنا، مما سيساهم في مواكبة وتتبع هذا القطاع ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بالسياسات الفلاحية وتيسير عملية تقييمها، سواء بالنسبة للفاعل الحكومي أو البرلمان.

السيد الوزير المحترم،

لقد انخرطت بلادنا منذ حوالي عقد ونصف في برامج للنهوض بالقطاع الفلاحي مكنت من الرفع من الإنتاج الزراعي ومن مساهمته في الناتج الداخلي الخام من خلال مخطط "المغرب الأخضر"، وهو المخطط الذي كان محط تقييم من طرف مؤسسات رسمية كالمندوبية السامية للتخطيط التي انتقدت في تقرير لها تحت عنوان "آية آفاق للتبعية الغذائية للمغرب بحلول عام 2025؟"، تركيز المخطط على الرفع من صادرات الحضر والفواكه بدل تحقيق الاكتفاء الذاتي للمغاربة في المواد الأساسية مثل الحبوب والزيوت، فضلا عن تسجيل تراجع واضح في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في سوق الشغل، حيث انتقل من 40% سنة 2008 إلى 34% سنة 2018.

كما أن هذا المخطط كان أيضا محط تقييم من طرف المجلس الأعلى للحسابات في تقرير له سنة 2019 الذي أكد على أن هذا المخطط الذي خصصت له موارد مالية ولوجيستية محكمة لم يراع المخاطر البيئية والمائية، ودعا إلى مراجعته، خصوصا وأن المغرب مهدد بأزمة عطش مع الارتفاع المتزايد في منسوب استنزاف الفلاحة للمياه (89%).

وفضلا عما سبق، فإن هذا المخطط فشل فشلا ذريعا في تحقيق مجموعة من الرهانات المتعلقة بمحاربة الفقر والهشاشة في العالم القروي وتحسين ظروف حياة الفلاحين وتقليص الفوارق المالية رغم الوسائل اللوجيستية والمالية المعبئة لإنجاحه.

لقد كشف مؤشر الأمن الغذائي الصادر عن مؤسسة "إيكونوميست إمباكت" أن بلادنا تتبوأ الرتبة 57 عالميا ضمن 113 دولة، وأنها تحتل المركز 12 في قائمة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما كشفت جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي للمغاربة، سواء من خلال إعادة النظر في المنتوجات الزراعية أو من خلال ضمان احتياطي استراتيجي كاف لمواجهة التحديات التي قد تواجه بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

وبخصوص "مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، فإن هذا التعديل يرمي إلى إعادة صياغة مهام المعهد، خصوصا في ظل وجود مؤسسات وهيكل أخرى تابعة للوزارة الوصية، بما سيمكن من تعزيز مساهمته في مجال التكوين، وإجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاقتصادية الرامية إلى التنمية

يستحضر عددا من الإكراهات الواقعية والتحديات العملية وخصوصية التعبيرات الثقافية والممارسة الفنية.

ومن هنا، ضرورة مراجعة الإطار المؤسسي وتحسين بنية الحكامة المتعلقة بتدبير حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الذي لم يعد يتلاءم مع المتغيرات التي عرفها المجتمع المغربي وتطور الفن وأساليب نشره.

ولذلك، فإننا ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى ضرورة:

- حماية حقوق المؤلفين وذوي الحقوق وتعزيز الضمانات والقواعد المتعلقة بالملكية الفكرية؛

- إعادة الهيكلة التنظيمية والصيغة القانونية للمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وكذا تهيئة موارد البشرية بالإسراع بتنزيل القانون رقم 25.19 الذي يعد اللبنة الأساس لتنزيل كافة القوانين المترتبة بعده لحيز الوجود؛

- محاربة كل مظاهر القرصنة التي تلحق أضرارا مادية مباشرة بالفنانين والمهنيين وتهدد الإبداع الفني؛

- تعزيز الحماية الاجتماعية للفنانين المغاربة، خصوصا أولئك الذين قدموا خدمات جليلة للوطن من خلال القانون المتعلق بالمؤلف؛

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون، آمين أن يسهم في حماية حقوق المؤلفين والمهنيين المغاربة وينعكس إيجابا على وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية ويحمي الأعمال الفنية المغربية الأصيلة ويعرف بها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحرمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي"، و"مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، وهي مناسبة تؤكد من خلالها على أهمية إحداث سجل وطني فلاحى قادر على توفير قاعدة بيانات ومعطيات دقيقة عن الاستغلاليات الفلاحية ومستغلي الضيعات

- التسريع بتنزيل الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي على غرار قطاع الصناعة والخدمات؛  
 - تحسين ظروف اشتغال العاملات والعمال الزراعيين، خصوصا على مستوى النقل والتغذية؛  
 - تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي بما ينعكس على تحسين جودة المنتوجات الفلاحية والثروة الحيوانية ويساهم في ترشيد استغلال الوسائل اللوجيستية والطبيعية.  
 وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سنصوت بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي"، وعلى "مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، آمليين أخذ الملاحظات المقدمة بعين الاعتبار لضمان الأمن الغذائي للمغاربة وتحسين ظروف عيش ساكنة المناطق القروية والجبليّة والعاملات والعمال الزراعيين.  
 والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المستدامة للفلاحة وتربية المواشي، ومباشرة الدراسات الاستطلاعية المتعلقة بالوسط الطبيعي أو التي لها صلة بتحسين الإنتاج النباتي أو الحيواني.  
 وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا التعديل يهدف إلى إجراء تجارب على المزروعات الجديدة، ومباشرة جميع التجارب ذات الصبغة الفلاحية، وتحديد كفاءات تطبيق نتائج الأبحاث المنجزة، ثم إيواء وتدبير المجموعة الوطنية للموارد الوراثية النباتية، والموارد الوراثية الحيوانية، والكائنات الدقيقة للأغذية والزراعة، طبقا للالتزامات الدولية لبلادنا في هذا المجال.  
 وبناء عليه، فإننا ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، واستحضارا لما سبق، ندعو إلى ضرورة:  
 - تسريع تنزيل برامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتنمية المناطق القروية والجبليّة؛  
 - إعادة توجيه الإنتاج الزراعي بما يضمن الأمن الغذائي للمغاربة ويحافظ على قدرتهم الشرائية وعلى النسيج البيئي؛  
 - تعزيز السلامة الصحية من خلال تعزيز مراقبة جودة المنتجات الفلاحية، سواء تلك الموجهة للاستهلاك الداخلي أو الخارجي؛